الشؤون الدولية

في سنة ١٩٣٧

اذا خلا الباحث الى نفسه ، وارتدَّ بذهنه الى حوادث العام الماضي في حلبة السياسة الدولية ، تبين اتجاهين عامين ، يتنظمان معظم هذه الحوادث . اما الاتجاه الاول فجذب ودفع بين فريقين من الدول احدهما فريق يريد تبديل الحالة القائمة ، وحكومات دوله قائمة على مبدأ الزعامة فهو في شؤون السياسة الخارجية ، مقدم يعمد الى امتحان قوة الدول الاخرى بالتهديد آناً وبالمطالبة بتنقيح بعض الاتفاقات والمعاهدات آناً آخر . ومن هذا القبيل تعزيز محور روما برلين وتحويله الى مثلث بانضمام ايطاليا الى الاتفاق الالماني الياباني ضد الشيوعية ، وامداد قوات الجنرال فرانكو في اسبانيا ، وتأييد موقف اليابان في الشرق الاقصى داخل مؤتمر بروكسل وخارجه ، وخروج ايطاليا من العصبة واعترافها بمنشوكو

أما الاتجاه الآخر فهو سقوط هيبة القانون الدولي والعرف المتبع في العلاقات الدولية ، وقد اشار الرئيس روزفلت الى ذلك في خطبته المشهورة التي ألقاها في شيكاغو في ٥ اكتوبر الماضي اذ وصفهُ بوباء يجب كفاحه بفرض — الحجر الصحي — عليه . وهو متمثل في غزو اليابان للصين خارجة في ذلك على معاهدة الدول التسع وميثاق تحريم الحرب المشهور بميثاق كيلوج بريان ، وفرضها الحصر البحري على سواحل الصين مع ان حرباً لم تعلن . ومن هذا القبيل حادثة اصابة السفير البريطاني في الصين ، واغراق المدفعية الاميركية باناي في نهر اليانجتسي ، وتفشي القرصنة في البحر المتوسط ، الى ان وضعت قرارات مؤتمر نيون حدّاً لها

الحرب الاهلية الاسبانية

يلخص ما تمَّ في اسبانيا من ناحيتها الداخلية ، في فوز قوات الجنرال فرانكو في شمال اسبانيا وسقوط بلباو وسنتندر وخيجون في الشمال ، ومالقة في الجنوب في يديها ، فصار الحكم الفعلي في نحو ثلاثة أخماس اسبانيا للجنرال فرانكو وصحبه . وكان الظن انهُ بعد هذا الفوز في الشمال تطلق قواته الشمالية او معظمها فتنضم الى سائر قواته في هجوم حربي عام في منطقة مدريد ومنطقة اراجون وترويل ، ولكن فصل الشتاء اقبل ببرده وزمهريره وهذا الهجوم لم يقع

ولذلك قدر الكتاب الحربيون ان ساعة الحسم في الحرب الاهلية الاسبانية لا بدّ ان تتأخر الى الربيع القادم عندما يصبح الجو الاسباني في النجدين القشتالي والاراجوني صالحاً مواتياً للاعمال الحربية الواسعة النطاق

اما في ناحية الحكومة ، فقد سقطت حكومة كاباليرو وألفت وزارة نجرين يؤيده فيها السنيور انداليسيو بريتو فاتجهت الوزارة الجديدة الى هدفين ، الاول تعزيز مكانتها الداخلية بضم العناصر المعتدلة اليها ، وفرض النظام والقانون على العناصر المتطرفة الى اليسار واشراك قطلونية في أعمال الدفاع ، ولهذا الغرض انتقلت الوزارة الاسبانية من بلنسية الى برشلونة . هذا هو الهدف الاول ، والكتّاب الذين زاروا اسبانيا في العهد الاخير ، مجمعون على ان وزارة السنيور نجرين قد حققت كل ما تبغيه في هذا الصدد او معظمهُ على الاقل

اما الهدف الآخر فهو تنظيم جيش قوي مدرب يعتمد على نفسه ، وكذلك تنظيم مصانع الاسلحة حتى تستطيع ان تمد ذلك الجيش بأكثر ما يحتاج اليه . والهجوم العنيف الذي قامت به قوات الحكومة على تروبل في الايام العشرة الاخيرة من السنة الماضية دليل على مبلغ ما أدركتهُ الحكومة الاسبانية في هذا المضمار

ولكن هذا لا ينفي أن جيش الحكومة في حاجة الى استيراد المدافع الضخمة والدبابات والمدافع المقاومة للدبابات والطيارات ، علاوة على حاجتها الى مواد الطعام لان ما تنتجه البلاد التي لا تزال في قبضتها من الطعام لا يكفيها مقداراً ونوعاً . ولا سيما اذا تمكنت قوات الجنرال فرانكو من فرض الحصر البحري على سواحل اسبانيا الحكومية . وهذا في نطاق قدرتها من الناحية البحرية لان معظم الاسطول الاسباني موال لها ، ولها في جزيرة ميورقة من جزائر البليار قاعدة لا تفوقها قاعدة لقيام بهذا العمل . ولكن يلوح أن انكلترا لن ترضى بالتخلي عن حقوقها في هذا الصدد زاعمة ان القانون الدولي لا يجيز للجنرال فرانكو فرض هذا الحصر وهو لم يمنح بعد حقوق المحاربين وليس في وسعه أن يجعله حصراً فعالاً . وقد أرسلت وزارة البحرية البريطانية التعليمات الى اسطولها في البحر المتوسط بأن لا تذعن سفنه لما يصدر من سفن الجنرال فرانكو الحربية الى السفن البريطانية التجارية

***

فشل عدم التدخل وسقوط بلنسية

كانت سياسة عدم التدخل التي اقترحتها فرنسا وايدتها انكلترا وتلكأت ايطاليا والمانيا في قبولها ، بدعة في السياسة الدولية لانهُ من المفروض عقلاً وقانوناً دولياً الامتناع عن

التدخل في شؤون دولة اجنبية إذا وقع فيها خلاف داخلي - بل من المفروض ان تؤيد الحكومة الشرعية القائمة حتى تتمكن من خمد شوكة المتمردين على سلطتها . ولكن اسبانيا واقعة عند مدخل البحر المتوسط وتملك جزائر البليار ، فموقعها الجغرافي والحربي ، وما في شبه الجزيرة من مصادر للمواد الخام — كل ذلك ذو شأن عظيم في نظر الدول الاوروبية المتناضلة ، ولذلك اصبحت بيدقاً لنزاع ايديولوجي بين الفاشستيين والشيوعيين حالة ان انكلترا وفرنسا ترغبان في ابقاء الحال فيها على ما هي فاقترحت خطة عدم التدخل ، لكي تكون واقياً لاوربا من خطر التدخل الرسمي ، وحتى لا يتعدى النزاع الدولي في اسبانيا حدودها فيصبح نزاعاً اوروبياً

فاذا أخذنا خطة عدم التدخل على انها رمت فعلاً الى منع التدخل في شؤون الحرب الاهلية الاسبانية ، فالحكم انها اخفقت كل الاخفاق بموجب ان نشير الى ما تعرف به المصادر الرسمية من وجود عشرات الالوف من المتطوعين الاجانب الذين اشتركوا مع الفريقين المتنازعين علاوة على الاسلحة والذخائر الاجنبية . اما اذا نظرنا اليها على انها ستار يخفي وراءه التدخل ، فلا يوسم بالسمة الرسمية ، لمنع خطره الدولي ، فالخطة قد حققت ما قصد اليه بها

ونحن اذا نظرنا الى أعمال اللجنة الدولية لعدم التدخل ببلندن ، خلال السنة الماضية ، وما دار فيها من النضال والاخذ والرد ، والتراشق بالتهم ، ثبت لنا انها كانت بمنزلة صمام للتنفيس عن الضغائن الدولية ، ولاسيما ما كان منها ايديولوجياً

وقد عنيت اللجنة خلال السنة الماضية بمشروعين كبيرين ، أحدهما الرقابة البحرية على سواحل اسبانيا ، لمنع وصول المدد الى الفريقين المتقاتلين من الدول التي تظاهرهما . وفعلاً اشتركت اساطيل انكلترا وفرنسا وايطاليا والمانيا في هذه المراقبة ، وظلت قائمة فعلاً الى ان حدثت حادثتا الطرادين الالمانيين — الدويتشلند (مايو) — والليبستش (يونيو) — فقد ألقيت على الطراد الاول قنابل من الجو ، اصابت دكته وقتلت بعض بحارته ، فثارت المانيا لنفسها بضرب المرية وتهديم بعض مبانيها ، وخرجت من اللجنة ثم عادت اليها بعد مفاوضات دقيقة ، وما كاد الامل يتجدد بامكان التعاون ، حتى حدثت حادثة الليبستش ، وملخصها ان غواصة اطلقت عليها قنبلة تحت الماء اصابتها ولم تحدث فيها عطلاً ، فطلبت المانيا اجراء مظاهرة بحرية مشتركة امام بلنسية بحسب الاتفاق الذي عادت الى اللجنة على اساسه ، فأبت انكلترا وفرنسا وروسيا ذلك قبل تحقيق الحادث وتعيين التبعة . فخرجت المانيا من نظام المراقبة . وجارتها ايطاليا . وظلت اللجنة تجتمع ، والتفاق يدور فيها حامياً ، الى ان بدأت حوادث الاعتداء على السفن التجارية في البحر المتوسط ثم استفحلت وهاج الرأي العام الدولي من جرائها ، مستعيداً ذكرى القرصنة في العصور الوسطى

عند ذلك رأت فرنسا وانكلترا وجوب القيام بعمل حاسم لحماية الطرق التجارية البحرية من اعتداء القرصان ، فدعتا الى عقد مؤتمر نيون ، في الاسبوع الاول من سبتمبر ، فابت ايطاليا الاشتراك فيه ، بعد مذكرة من روسيا اتهمتها فيه بأن الغواصات الايطالية هي المعتدية ، ولكن المؤتمر اجتمع ووضع قراراته بسرعة وحزم وهي قرارات فنية لا دخل للعنصر السياسي فيها وترك المجال فيها مفتوحاً لانضمام ايطاليا ، فأبت أولاً ، ولكن بعد مفاوضة طويلة ، قبلت ان ترسل خبراءها الى مؤتمر ثلاثي باريس يشمل خبراء انكلترا وفرنسا وايطاليا البحريين ، ثم الاتفاق هناك على نصيب ايطاليا في مشروع الرقابة وحماية المواصلات في البحر المتوسط

وكانت انكلترا قد اعلنت بعيد مؤتمر نيون انها ستكلف عن اعمال المراقبة على سواحل اسبانيا لكي تبقى حماية المواصلات البحرية بحسب مؤتمر نيون ، فكان في ذلك ختام المشروع الاول الذي حاولت به لجنة عدم التدخل الدولية تنفيذ خطة عدم التدخل في اسبانيا

***

اما المشروع الثاني الذي حاولته لجنة عدم التدخل ، فهو سحب المتطوعين الاجانب من اسبانيا ، وكان الرأي اولاً ان نجاح المؤتمر الثلاثي في باريس من شأنه ان يقوي الامل بنجاح مؤتمر ثلاثي آخر يحضره مندوبو انكلترا وفرنسا وايطاليا لبحث مسألة المتطوعين ، ولكن ايطاليا أبت ان تشترك في مؤتمر لا تدعى اليه المانيا ولا تشترك فيه ، وذهبت الى ان لجنة عدم التدخل هي الهيئة التي يقع على عاتقها معالجة هذا المشروع . فانتهى هذا الرد الى هياج الرأي العام الفرنسي ، وجعلت الصحف تطالب بفتح الحدود الفرنسية الاسبانية ، ولكن السياسة البريطانية خففت من اندفاع الرأي العام الفرنسي وألحاق الوزارة الفرنسية في تياره ، فعادت المسألة برمتها الى لجنة عدم التدخل وبعد بحث طويل ، ومقترحات تقابلها بمقترحات ، اتفقت لجنة عدم التدخل على الرضى ، بمبدأ السحب ، وانهُ عند ما يبلغ سحب للتطوعين مرتبة كافية — تقررها اللجنة — يعترف للجنرال فرنكو بحقوق المحاربين . وقد ابلغت نصوص هذه القرارات الى حكومتي الفريقين الاسبانيين ، فقبلتا المبدأ واعترضتا على بعض اساليب التطبيق ، وحتى آخر السنة لم يشرع في تنفيذ القرار

اليابان والصين

ان بواعث النزاع العنيف بين اليابان والصين — ولا ندعوه حرباً لان حرباً لم تعلن بحسب قواعد القانون الدولي — ليست وليدة العهد الاخير ، وانما هي ترتد الى اواخر القرن الماضي ، عند ما اصبحت اليابان دولة صناعية ، لا يقوم كيانها اود الا بالصناعة والتجارة

الخارجية ، فهي لذلك تحتاج الى المواد الخام من ناحية والى الاسواق تبيع فيها منتجاتها من ناحية اخرى

وقد اقتطعت اليابان من الصين الكبرى كوريا اولاً ، ثم وسعت مصالحها المالية في منشوريا فلما نشبت الحرب الكبرى وانصرفت دول الغرب عن الشاية بالصين ، عنيت بها اليابان ، وقد حاولت ان تفرض عليها سيطرتها في مطالبها المشهورة فأبت عليها الدول ذلك فاستردتها . ولما عقد مؤتمر وشنطن البحري سنة ١٩٢٢ اتفقت انكلترا واميركا واليابان على تحديد قوة البوارج في الاساطيل الثلاثة وفقاً للنسبة ٥ : ٥ : ٣ وصحب وضع المعاهدة البحرية المذكورة وضع معاهدة الدول التسع ، وفيها قطعت الدول عهداً باحترام وحدة الصين الجغرافية والسياسية ، والتزام سياسة الباب المفتوح في علاقاتها المالية والاقتصادية بها ، وظلت هاتان المعاهدتان قاعدة النظام السائد في الشرق الاقصى ، الى سنة ١٩٣١ عندما شرعت اليابان في اقتطاع قطعة اخرى من الصين فاحتلت منشوريا وجيهول حتى ١٩٣٢ و١٩٣٣ وانشأت فيها دولة منشوكو واقامت امبراطوراً عليها هو آخر أباطرة الصين . فأفضت هذه الحوادث الى تحقيق لجنة ليتون المندوبة من قبل عصبة الامم ، فلم يرق هذا التقرير حكومة اليابان ، فتذرعت بما انطوى عليه من الحكم ضدها الى الخروج من عصبة الامم

الا ان منشوكو لم تحقق اليابانيين من الناحية الاقتصادية كل الآمال المعقودة عليها ، فبذلت المساعي ، الى تنشيط حركة الاستقلال الذاتي ، في الولايات الصينية الشمالية ، مما يلي منشوكو ، وهي غنية بالمناجم فيها الفحم والحديد والبترول ، علاوة على كونها سوقاً واسعة يقطنها نحو ثمانين مليوناً من الصينيين . فحبطت هذه المساعي على الغالب ، وصحب ذلك تعزيز الحكومة الصينية المركزية بزعامة المارشال شانغ كاي شك فاغتنمت اليابان فرصة انشغال الدول الاوربية التي لها مصالح كبيرة في الشرق الاقصى بشؤون أوروبا في السنة الماضية ، فتقدمت الى تحقيق فكرتها العريقة وهي انشاء شركة اقتصادية كبيرة في الشرق الاقصى ، تكون هي فيها الشريك الاكبر ، وكانت قد عززت مكانتها ازاء روسيا بعقدها الاتفاق الالماني الياباني لمقاومة الشيوعية في شهر نوفمبر من سنة ١٩٣٦

لذلك لما حدثت حادثة جسر ماركو بولو على مقربة من بكين في ٧ يوليو من السنة الماضية ، تعذرت تسويتها ، لان اليابان أبت أن تسويها مع حكومة الصين المركزية ، واصرت على تسويتها مع السلطات المحلية ، وأبت حكومة نكين ذلك لانهُ يعد تنازلاً عن سيادتها على شمال الصين ، فبدأ القتال والقراء قد نشبوه في الصحف اليومية ، فاحتلت الجيوش اليابانية الولايات الخمس الشمالية وهي شاهار وحوبي وشانسي وسويان وشانتغ أو معظمها ، وسارت جيوشها من شنغاي

حيث لقيت مقاومة عنيفة ، الى تكين وها نفتشوء ويقال ان في النية الآن الزحف جنوباً الى كانتون ولكن حكومة شانغ كاي شك انتقلت الى داخلية البلاد ويقال ان عزمها على المقاومة لا يزال قويًا

وكان من الطبيعي ان يفضي تغلغل اليابانيين في الصين ، الى الاصطدام بالمصالح الاجنبية فيها ، فنشأ عن ذلك حوادث متفرقة أثارت الرأي العام الاوربي والاميركي ومن اشهرها حادثة الاعتداء على السفير البريطاني السر ناتشبول هيوجسن واصابته بجراح خطيرة ، واغراق المدفعية الاميركية باناي في نهر اليانجستي امام نانكين

وقد توسلت الصين بمضويها في عصبة الامم ، وبالدول الموقعة لمعاهدة الدول التسع ، تدعت الى تنفيذ ميثاق العصبة في مساعدتها . ولكن العصبة رأت وهي لم تزل تعاني آثار الاخفاق في فرض العقوبات على ايطاليا ، ان تكرار التجربة في فرضها على اليابان يعرضها حتماً الى اخفاق آخر . فأصدرت قراراً بلوم اليابان وتذرعت بموقف الولايات المتحدة الاميركية واهتمامها بشؤون الشرق الاقصى الى عقد مؤتمر بروكسل ، حتى تبعد المسألة عن محيط جنيف وكان حبوطه متوقعاً من قبل اجتماعه ، ولكنهُ دعي الى الاجتماع ، فمثلت فيه ايطاليا وأبت اليابان حضوره ، وحجتها ان معظم اعضائه دول اشترك ممثلوها بجنيف في لومها قبل الدعوة اليه . واصرت على وجوب حل المشكلة بينها وبين الصين بغير تدخل اجنبي . وحاول المؤتمر في غير قرار واحد ان يحمل اليابان على حضور المؤتمر او قبول التوسط فأبت ، واقفل على ذلك

وقد دعيت اليه المانيا كذلك ، ولكنها اعتذرت بحجة انها ليست من الدول التي وقعت معاهدة الدول التسع

ومما يتصل بمشكلة الشرق الاقصى انضمام ايطاليا الى الاتفاق الالماني الياباني لمقاومة الشيوعية في اوائل شهر نوفمبر وقد اسفر هذا الانضمام عن اعتراف ايطاليا بدولة منشوكو ووقوفها موقف المؤيد لليابان في الملابسات الدولية الناشئة عن حربها في الصين

الاستهتار بالقانون الدولي

ليس القانون الدولي بقانون في ادق معانيه . اي انهُ ليس اعراباً عن مشيئة سلطة ذات سيادة تملك تنفيذه ومعاقبة الخارج عليه . وانما هو عرف ، مستخرج من القواعد والمبادىء المقررة في المعاهدات المختلفة ، ليس لهُ سلطة القانون من الناحية الشرعية ولكن لهُ سلطة القانون من الناحية الادبية . وقد جرت الدول على احترامه وحساب الف حساب لما ينشئه الخروج عليه او الاستهتار به من اثر سيء في الرأي العام الدولي

وقد عانت الآداب والقوانين الدولية في السنة الماضية سقوطاً في هيبتها ، واستهتاراً في نقضها ، حتى وصف الرئيس روزفلت هذه الحالة في خطبة شيكاغو المشهورة « بوباء الاستهتار بالقانون » — والامثلة على ذلك كثيرة

خذ مثلاً على ذلك الحالة في الشرق الاقصى . ليس في التاريخ الحديث — حالة — عقد لضمانها من المواثيق والمعاهدات ما عقد لضمان الحالة في الصين . فسياسة الباب المفتوح ومعاهدة الدول التسع وميثاق تحريم الحرب كل اولئك عهود دولية قطعت ودونت في وثائق رسمية وهدفها الاحتفاظ باستقلال الصين ووحدتها والحيلولة دون تميز دولة على اخرى فيها . والنتيجة ان اليابان تجاهلتها جميعاً فاقتطعت منشوريا وجيهول سنتي ١٩٣١ و١٩٣٣ وها هي الآن في غمار حرب غرضها الاول انتزاع شمال الصين ولا يعلم احد الى اين ينتهي

ومع ذلك كله لم تعلن حرب حتى يعرف القتال قواعد يجري بمقتضاها وذلك لان « الصين لم تفهم مقاصد اليابان فيجب ان تفهمها — او — ان تؤدب حتى تجثو على ركبها » على قول البرنس كونوي

او خذ الاعتداء على سفير انكلترا في الصين ، ليس ثمة من يقول بان اليابان قصدت الى الاعتداء عليه ولكن الاقوال اليابانية الاولى في هذا الصدد كان مؤداها ان الطيارين اليابانيين ظنوا ان المارشال شان كاي شك في السيارة وان العلم البريطاني كان صغيراً لم ير وان القيادة اليابانية لم تنبأ باتقال السفير البريطاني على تلك الطريق . ومن هذا القبيل ضرب المدن المكشوفة بقنابل الطيارات واغراق المدفية الاميركية پاناي

او انتقل من الشرق الاقصى الى البحر المتوسط وقف قليلاً عند حوادث الاعتداء على السفن التجارية والحربية . فعي انتهاك لحرمة الملاحة والقانون الدولي والمعاهدات القائمة . فبعد سعي دام ستة عشر عاماً قبلت الدول البحرية المادة ٢٢ من معاهدة لندن البحرية وغرضها مستمد مما عانته الدول اثناء الحرب الكبرى من اهوال الغواصات وهو انهُ لا يجوز لغواصة ما في اثناء الحرب ان تغرق سفينة تجارية او تعطلها عن السير الاَّ بعد انذارها وتأمين سلامة ركابها وملاحيها ومستنداتها . واذا كان ذلك متفقاً على مراعاته في الحرب فاحرى به ان يراعى ابان السلام ولاسيما مع سفن دول محايدة تقوم باعمال التجارة المشروعة

هذا الاستهتار بالقوانين الدولية والآداب الدولية ، ظاهرة خطيرة يتصف بها هذا العصر كما اتصفت به بعض عصور الانحطاط الماضية ، وهو منبع طائفة من المشكلات التي تعانيها الامم ومن البحث ان تعالج بعض هذه المشكلات على حدة اذا لم يصد سد هذا التيار . فكيان الدولة الواحدة لا قوام له الاَّ بهيبة القانون واحترامه احتراماً ناشئاً عن الاقتناع بانهُ لازم لمصلحة الفرد والجماعة اكثر من نشوئه عن خوف العقاب

زيارات الاقطاب

وقد امتازت السنة الماضية في حلبة السياسة الدولية ، باتصال اقطاب الدول زيارة ومكاتبة ، وفي مقدمتها تبادل الرسائل بين المستر تشمبرلين والدوتشي موسوليني ، واساسها الرغبة في تصفية المسائل المعلقة بين الدولتين، بحيث يجعل « اتفاق الكرام » الذي عقد في مستهل السنة ، اتفاقاً ذا شأن عملي ، وزيارة موسوليني لالمانيا حيث استقبل بحفاوة عظيمة فاسفرت زيارته عن تعزيز محور برلين روما والتأكيد بانهُ غير موجه ضد دولة بعينها وانهُ ليس بمحالفة ولكنهُ تنسيق لموقف الدولتين ازاء مشكلات اوربا العامة وفي طليعتها المشكلة الاسبانية ومكافحة الشيوعية وتنظيم قلب اوربا على أساس من التعاون الاقتصادي . ثم هناك رحلة لورد هاليفاكس الى المانيا واجتماعه بالمستر هتلر لاستكشاف نية المانيا في ما يتعلق بالمستعمرات وشرق اوربا وميثاق اوربا الغربية وغيرها ويزعم بعض الباحثين ان زيارة موسوليني لالمانيا افضت الى تحويل محور برلين روما الى مثلث برلين روما طوكيو. وان زيارة لورد هاليفاكس لالمانيا عجلت في خروج ايطاليا من عصبة الامم

وقد عقب زيارة لورد هاليفاكس لالمانيا رحلة شوطان رئيس الوزارة الفرنسية والمسيو دلبوس وزير خارجيتها الى لندن حيث اجتمعا باقطاب الوزارة البريطانية وباحثا سلماً في المشكلات الدولية القائمة على ضوء الحقائق التي تبينها لورد هاليفاكس في رحلته الالمانية ثم تلا ذلك رحلة المسيو دلبوس الى عواصم بولندة ورومانيا ويوجوسلافيا وتشكوسلوفاكيا لتعزيز اواصر الصداقة بين فرنسا وهذه البلدان التي كانت في ما مضى والى عهد قريب من اخلص أصدقاء فرنسا واوثقها ارتباطاً بها. ومن هذا القبيل زيارات اخرى قام بها اقطاب السياسة كالجنرال جورنج والهر فون ريبتروب لايطاليا ، وستويادينوفتش الى باريس ولندن وروما. وليس امامنا متسع لتفصيل هذه الرحلات وانما الغرض الاشارة اليها لتبيان العناية الكبيرة التي تعلقها الحكومات الآن على اتصال اقطابها باقطاب الحكومات الاخرى

حوادث واتجاهات متفرقة

في خلال السنة الماضية احتفل بتتويج الملك جورج السادس ملكاً على المملكة المتحدة وامبراطوراً على الهند والمستعمرات البريطانية وراء البحار وتوالت المساعي الى تصحيح الحالة الدولية الاقتصادية ، بتخفيف بعض القيود التي تقيد بها التجارة الدولية وعهد الى المسيو فان زيلند رئيس وزارة بلجيكا في دراسة الحالة ووضع تقرير يضمنه مقترحاته في هذا الموضوع وقد انجز هذا التقرير وكان تقديمهُ الى حكومتي انكلترا وفرنسا منتظراً قبيل نهاية العام — ومضى عامان في اضطهاد خصومه واعدامهم ، كما انه وضع الدستور السوفيتي الجديد موضع التنفيذ فجرت

انتخابات عامة في ١٢ دسمبر ويقال في تفسير هذا وذاك ان ستالين مرغم بمنطق الحوادث الدولية أن يرتد عن ارث لنين في الشيوعية الدولية ، الى تعزيز النزعة القومية في روسيا لتتمكن من التاهب لمواجهة اعدائها في الشرق والغرب — واشتدت مطالبة المانيا بمستعمراتها السابقة حتى اصبح هذا الموضوع من الموضوعات التي تعنى الحكومات به ولا سيما الحكومة البريطانية. وبريطانيا ازاءه فريقان، فريق متصلب يرى الامتناع بتاتاً عن ارجاع مستعمرات المانيا السابقة اليها وآخر يوافق على ارجاعها على ان يكون ذلك جزءاً من تسوية عامة — واسقطت وزارة بلوم في فرنسا على اثر اختلاف وقع بينها وبين مجلس الشيوخ على مسائل مالية ، فالفت وزارة جديدة برئاسة شوطان وانتظم فيه الاشتراكيون برئاسة زعيمهم بلوم رئيس الوزارة السابقة وخفض الفرنك تخفيضاً كبيراً

وعظم شأن الاضطرابات في المغرب الاقصى ، فقسمتها الحكومة بالشدة وعينت المسيو ساروو وزير الدولة في الوزارة القائمة للاشراف على دراسة الحالة ووضع النظام اللازم لمعالجتها — ووقع انقلاب حكومي في البرازيل اذ أقام السنيور فارجاس نفسهُ دكتاتوراً ينوي ان يجعل البرازيل دولة فاشية بغير ان ينضم الى فريق ايديولوجي دون آخر في السياسة الدولية — ونشرت اللجنة الملكية التي عينت لبحث مشكلة فلسطين تقريرها الذي اقترحت فيه تقسيم البلاد، الى منطقتين رئيسيتين احداهما لليهود واخرى للعرب . فاشتد الاعتراض على هذا الاقتراح من العرب جميعاً ومن بعض الانكليز — وتمت الانتخابات في الهند وفقاً للدستور الجديد ، وبعد ما امتنع حزب المؤتمر عن تولي الحكم في الولايات التي فاز فيها بالاكثرية تمَّ التفاهم بينهُ وبين الحكومة البريطانية على تفسير بعض فصوص الدستور فتولى الحكم في معظمها — واعلنت انكلترا وفرنسا (٢٤ ابريل) والمانيا (١٣ اكتوبر) ضمانها لسلامة البلجيك — واعلن تنفيذ دستور ارلندة الجديد ابتداء من منتصف ليل ٢٩ دسمبر الماضي

وفيات

وقد توفي في خلال السنة الماضية لفيف من اكبر اقطاب السياسة العالمية هم السر اوستن تشمبرلين السياسي البريطاني المشهور باشتراكه في عقد معاهدة لوكارنو ، والمسيو دومرج رئيس الجمهورية الفرنسية سابقاً ، والمسيو ماساريك منشىء جمهورية تشكوسلوفاكيا ورئيسها الاول والمستر رمزي مكدونلد زعيم العمال في بريطانيا ورئيس وزارتيهم في سنتي ١٩٢٤ و ١٩٢٩ والمستر كيلوج وزير خارجية اميركا سابقاً وصاحب ميثاق تحريم الحرب المشهور باسم ميثاق — كيلوج بريان

القاهرة : ٣١ دسمبر ١٩٣٧